السنة ٩ - ٢٠ - ٨٢

ابراهيم بعد لقائه بري:
الاعتقالات لن تثني الوطنيين عن خوض معركة صون الحريات

عقد الأمين العام التنفيذي للمجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية ، الامين العام لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان ، محسن ابراهيم اجتماعاً مع رئيس مجلس قيادة حركة « أمل » نبيه بري عرضا فيه تطورات الوضع اللبناني الراهن .

بعد الاجتماع ادلى ابراهيم بالتصريح الآتي :

اذ نتحدث في التعليق على تشكيل الحكومة الجديدة اليوم ، نرى ضرورة التركيز مرة اخرى على حملة الدهم والاعتقالات المستمرة في بيروت الغربية ، وفي هذا المجال نود القول ان حملة الاستصراح النيابي والتلفزيوني المكشوفة لن تجدي في تغطية الطبيعة الاعتباطية الانتقامية لهذه الحملة الموجهة ضد الوطنيين الذين قاتلوا ، والمواطنين الذين صمدوا في وجه الاحتلال الاسرائيلي للعاصمة . مثلما لن تجدي الاشارات الاعلامية شبه الرسمية والمرتبكة الى اعتزام السلطة توسيع رقعة « الخطة الامنية » لتشمل بيروت الشرقية في تغطية الطابع الفئوي للدور الذي يضطلع به الجيش حالياً ، بل ان هذه الاشارات تكشف سلفاً الصيغة الشكلية الهشة التي ستنفذ من خلالها تدابير بسط السلطة الشرعية على بيروت الشرقية مع شكنا العميق في امكان التنفيذ اصلاً .

فالحديث يجري الآن عن خطة امنية ستطبق في الشرقية طوعاً ويحق لنا ان نسأل لماذا طبقت الخطة في الغربية قسراً ؟

والحديث يجري ايضاً عن تدرج سيجري اعتماده في التطبيق هناك ، يبدأ بازالة حواجز الميليشيات بالتفاهم مع اصحابها ليتمركز الجيش والقوات المتعددة الجنسية مكانها ويحق لنا حيال ذلك ان نسأل لماذا لم يجر اعتماد التدرج هنا ، ولماذا لم تبذل اية محاولة للتفاهم مع القيادات الوطنية بدلاً من اجتياح مراكزها . (ولا نقول حواجزها لانه لم تكن لديها اية حواجز مسلحة) على طريقة الاكتساح المفاجىء ؟

ثم ان ميليشيات بيروت الشرقية ستمنح - حسب المصادر الاعلامية - فرصة تسليم سلاحها الى السلطة طوعاً ، ونحن نسأل لماذا حرمت القوى الوطنية التي استعملت سلاحها في وجه اسرائيل ، واعلنت استعدادها لتسليم اي سلاح ذي وظيفة داخلية امنية تقسيمية من مثل هذه الفرصة ؟

واخيرا تقول المصادر الاعلامية شبه الرسمية انه بعد انقضاء الفرصة الممنوحة لتسليم السلاح طوعاً سيخيف الجيش حملة دهم بحثاً عن السلاح المتبقي ، ويحق لنا ان نتساءل هل ينفذ الجيش فعلاً حملته الموعودة في بيروت الشرقية بالطريقة نفسها التي جرى اعتمادها في بيروت الغربية ؟

نشك في ذلك شكاً عظيماً ، ونعتقد باننا سنكون امام ترتيب اعلامي شكلي متقن ، للايحاء بان كل شيء في الشرقية بات على ما يرام وان الامن في « بيروت الكبرى » انتقل الى يد الجيش كلياً ، فيما « القوات اللبنانية » باقية فعلاً سلاحاً ومسلحين وتنظيماً وتجهيزاً ، من دون ان نغفل واقع بدء انتقال قوتها الضاربة الاساسية ، وبمساعدة الجيش ، الى مناطق اخرى خارج بيروت ، وهو امر يجري منذ اكثر من اسبوع .

ان شكوكنا هذه ليست من قبيل التكهن ، بل هي تستند الى ما نعرفه ، ويعرفه الجميع من صراع دائر حول دور « القوات اللبنانية » ؟ واصرار قادتها على الاحتفاظ بمؤسساتها دولة ضمن الدولة . وما يعنينا هنا - ونحن نطالب بنزع السلاح ذي الوظيفة الامنية الداخلية التقسيمية نزعاً شاملاً وبالأمن الشرعي الحقيقي العادل للمواطن على قاعدة احترام كرامته ، الوطنية والشخصية وصون الحقوق والحريات الديمقراطية وتمكين سلطة الدولة من التغلب على كل الدويلات وتطبيق القانون على الجميع من دون تمييز - مايعنينا هنا هو تكرار شجب حملات الدهم والاعتقالات التي ينفذها الجيش، بعيداً عن كل الاصول القانونية ، ضد الوطنيين الشرفاء والمواطنين الصامدين عقابا لهم على تصديهم للاحتلال الاسرائيلي .

ومايعنينا ، هنا ايضاً ، هو التشديد على ضرورة وقف هذه الحملات فوراً حفاظاً على امن الوطن والمواطن ، ولئلا يصبح متعذراً اصلاً بناء الجيش الوطني المطلوب والمقبول اذا ما استمر النهج القمعي الفئوي الحالي محتكماً بالمؤسسة العسكرية ، مع التأكيد على ان استمرار حملة الدهم والاعتقالات لن يرهب الوطنيين اللبنانيين ولن يثنيهم عن خوض معركة صون الحقوق والحريات الديمقراطية فيما هم يضطلعون بمهمتهم المركزية : مهمة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي بكل الوسائل » .